



كلما تأملت مسلة حمورابي ، وقرأتها بتفاصيلها ، أجدني أمام أول دستور تتبثق منه أحكام وقوانين ومعايير وضوابط واضحة وصريحة ، وذات قدرة فعالة على التحكم بالسلوك وتهذيبه وتطويعه لتحقيق المصلحة العامة ، وإستتباب الأمن والوقاية من الصراعات والإضطرابات الداخلية في المجتمع. وعندما أمعن النظر بموادها الدستورية ، يبدو لي أن حمورابي أو طاقم حكمه لم يخترعوا مواد المسلة الدستورية ، وإنما إكتشفوها ، لأن الحاجة قد أملتها عليهم والضرورة دفعتهم للإستجابة للبيبة ، ذات الحكمة السياسية والمعرفة السلوكية ، وتداعيات عدم تنظيمها وتوجيهها وإحكام إتجاهاتها ودوافعها.

فالدستور وما يتعلق به من قوانين ومعايير ، حاجة بشرية وليس ترفا واستبدادا وظلما ، فلا يمكن لنهر الحياة أن يجري بإنسيابية إذا إمتلأ مجراه بالعثرات والمصدات والتيارات المضطربة الحائرة الإتجاهات ، ولا للمجتمع أن يتماسك ويتوازن في سلوكه إذا إنتفى فيه دور القانون ، ولا يحتاج ذلك إلى أدلة وبراهين فما عندنا يكفي ويزيد عن أي حد ومدى.

وربما أغفلنا وعي دور القانون في السلوك البشري على مختلف المستويات ، فأهملت الدراسات الإجتماعية هذا العامل المهم وراحت تتحدث عن مجتمعاتنا بلغة سلبية ، وتوصلت إلى إستنتاجات متعددة لكنها قد تبدو غير صائبة ، ذلك أنها لم تأخذ بنظر الإعتبار دور القانون في صياغة السلوك البشري ، وربما تندر الدراسات التي تشير إلى أن لغياب قوة القانون وأهمية الدستور في الحياة الإجتماعية العربية تأثير على ما يحصل، وهذا يعني أن قيمة الدراسات الإجتماعية ليست ذات درجة عالية من المصادقية والصوابية.

فالمجتمع العربي تشكل سلوكه وفقا لآليات فقدان قيمة القانون في الحياة ، وإهمال الأنظمة الحاكمة للمعايير الدستورية والقانونية ، فكل نظام يتحول إلى دستور وقانون وكل شيء ، فهو معيار النزاهة والوطنية والعمل الصالح ، وأي سلوك لا يتفق وهواه إنما يكون معاديا

الدستور وما يتعلق به من
قوانين ومعايير ، حاجة
بشرية وليس ترفا واستبدادا
وظلما ، فلا يمكن لنهر
الحياة أن يجري بإنسيابية
إذا إمتلأ مجراه بالعثرات
والمصدات والتيارات
المضطربة الحائرة الإتجاهات

الدراسات التي تشير إلى
أن لغياب قوة القانون
وأهمية الدستور في الحياة
الإجتماعية العربية تأثير
على ما يحصل

فالمجتمع العربي تشكل

ومرفوضاً.

سلوكه وفقاً لأليات فقدان
قيمة القانون في الحياة

فما عاش المجتمع العربي على مدى عقود تحت ظل دولة دستورية حقيقية محكومة
بقوانين تطبق على الجميع بعدالة وإستحقاق قانوني نزيه ومنضبط.

ولازالت بعض المجتمعات تزرع تحت وطأة الكراسي الفاعلة فيها بمسمياتها المتنوعة ،
فكل كرسي هو دستور وقانون وفوق كل شيء والذي يقضي ويحكم ولا يُحاكم أو يُقاضى .

ووفقاً لهذه الثوابت الغابية يتحقق السلوك في المجتمع ، وتبدو التفاعلات السلبية على
جميع المستويات ، فترى في بعضها الفساد والرشوة والإحتيال والسرقة والسلب والنهب
وإغتصاب حقوق الآخرين والإتهام وغيرها الكثير ، عبارة عن ثوابت وتقاليد سلوكية تعبّر
عن الشجاعة والوجاهة والقوة والسطوة ، أما إحترام حقوق الآخرين والإمتثال للقوانين
فيحسب في عرف المجتمع ضعفاً وجبناً.

عاش المجتمع العربي على
مدى عقود تحت ظل
دولة دستورية حقيقية
محكومة بقوانين تطبق على
الجميع بعدالة وإستحقاق
قانوني نزيه ومنضبط

فعندنا رئيس أي نظام هو القانون والدستور وهو الخصم والحكم ، وهو الذي يكون دوماً
فوق القانون، ونذري تماماً بأننا قد عشنا لعقود متواصلة ، وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس ، أو
القائد العظيم ، فتوجيهات الفرد الحاكم أو المتسلط ، هي الدستور والقانون ، ومن لا يتبعها
يناله المصير المشؤوم.

عندنا رئيس أي نظام هو
القانون والدستور وهو الخصم
والحكم ، وهو الذي
يكون دوماً فوق القانون

وهذا يشير إلى أن المجتمع قد مرّ بمراحل قاسية ومتوحشة ، أدت إلى صياغات سلوكية
متراكمة ، تفاعلت مع بعضها في الزمن الذي ذهب فيه تلك الأنظمة والقوى ، التي هيمنت
بجبروت الكرسي وأجهزة السلطان التي كانت تفترس الآخرين بشراسة فائقة.

وقد برزت تلك السلوكيات المتعلمة والمتوارثة من الأنظمة السالفة في هذه الفترة ، وما
يحصل في المجتمع العربي هو مرحلة إنتقالية مضطربة لا يمكن تنظيم حركتها وتهذيب
دوافعها وإستجاباتها ، إلا بدستور وقانون يخضع له الجميع من أعلى مسؤول إلى أبسط
إنسان في المجتمع ، وهذه الإنتقالة الحضارية ليست سهلة ، وربما ستكلف الكثير من الخسائر
والصراعات لكي يدرك المجتمع أن الدستور والقانون هو الأصلح لبقائه وقوته وتفاعله
الإيجابي مع أبنائه ومع الآخرين من حوله.

عشنا لعقود متواصلة ، وفقاً
لتوجيهات السيد الرئيس ،
أو القائد العظيم ،
فتوجيهات الفرد الحاكم
أو المتسلط ، هي الدستور
والقانون ، ومن لا يتبعها
يناله المصير المشؤوم.

إن إدراك المثل الذي قدمه حمورابي له التأثير الأكبر على مسيرة الإنطلاق العربي
الجديد. فمن غير دستور واضح وقوانين صارمة ومحكم عادلة لا يمكن للسلوك أن يرقى
إلى مصاف السلوك الحضاري المعاصر ، وأي دراسة تتجاهل هذا العامل المهم والأساسي

إنما هي دراسة ناقصة.

فالمجتمع العربي كأى مجتمع آخر ، لا بد له أن يكون محكوما بقوانين وضوابط وقوة عدل سائدة بتقافتها ومؤثرة بآلياتها في الحياة.

وهناك أمثلة عديدة على سلوكيات مجتمعات متقدمة فقدت فيها قوة القانون ، فحصل أشنع مما حصل في مجتمعاتنا في زمن الإضطرابات الشديدة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، في إحصار كاترينا ، حصلت في مدينة نيواورلين الأمريكية ، حوادث وسلوكيات لا يمكن تصديقها وقد تفوقت على الكثير مما يحصل في مجتمعنا. ذلك أن القانون قد غاب فانفلتت الدوافع والغرائز البشرية ، ولو غاب القانون في أية مدينة في العالم المتقدم لأيام لحصلت الأهوال والعجائب والغرائب. بل ولو إنقطعت الكهرباء لبضعة أيام لتحققت سلوكيات إجرامية خارقة.

فالمجتمع يُبنى على المعايير والتقاليد والأعراف والقوانين ، وأنظمة الحكم العربية الفردية وذات الحزب الواحد قد أجهزت على تلك الآليات والمواثيق السلوكية ، وأوجدت آليات تحقق مصالحها وتؤكد سطوتها وقدرات قهرها للناس. وكانت تلك الأعراف الإجتماعية السائدة ذات قوة في التحكم بالسلوك ، لكنها وبعد أن تقاطعت أجيالها ، أصبحت ضعيفة التأثير والفاعلية. ولهذا نرى عقب إنبهار تلك الأنظمة تعم الفوضى ويسود التفاعل السلبي الذي نحسبه غريبا وشاذا.

وهكذا فأن للقانون دور أساسي في صياغة السلوك البشري والدراسات التي تعودنا عليها تلغي ذلك ، وتتناساه ولذلك فهي دراسات إجتماعية قاصرة ، ولا تأتي بمفيد أو دليل على فحواها ، ولم تساهم في تغيير السلوك الإجتماعي نحو الأفضل ، وإنما حصلت في بعض مجتمعاتنا تداعيات سلوكية وإنكاسات حضارية مؤلمة ومؤسفة ، وما حضرت دراسة إجتماعية تتصدى للحلول وتأتي بمقترحات وآليات للتخلص من السلوك السلبي ، بقدر ما أنها أمعنت في تكريس السلوك وتثبيتته وإعتباره وصمة وحالة أبدية مستحكمة ومستحيلة التبدل ، أو كمرض مزمن مستفحل لا يمكن الشفاء منه أو التعايش معه ، كما أن بعض الدراسات الإجتماعية تبدي إتهاما وأحيانا ظلما للإنسان العربي ، وأخرى مكتوبة بمداد الدونية والتحطيم الذاتي والتدمير الإجتماعي.

ولا توجد مجتمعات ديمقراطية لا تعرف القانون ولا يسود فيها الدستور ، فالحرية في التفاعل الإنساني تكون وفقا لضوابط ومعايير وقوانين تحقق السلامة والكرامة والعدل

من غير دستور واضح وقوانين صارمة ومحاكم عادلة لا يمكن للسلوك أن يرق إلى مصاف السلوك الحضاري المعاصر

بعض الدراسات الإجتماعية تبدي إتهاما وأحيانا ظلما للإنسان العربي ، وأخرى مكتوبة بمداد الدونية والتحطيم الذاتي والتدمير الإجتماعي.

الحرية في التفاعل الإنساني تكون وفقا لضوابط ومعايير وقوانين تحقق السلامة والكرامة والعدل والإنصاف

الغييب الكبير في النظام العربي بأكمله يتلخص في غياب القانون الحقيقي بمهناه الدستور والإنسان

والإنصاف , وتحافظ على الحقوق وتبيّن الواجبات. وفي الزمن العربي الجديد , سيكون من غير الممكن إنجاز أي تقدم حضاري إذا لم تتأكد الثقافة القانونية , ويسود الدستور الجامع بمواده ومعطياته التي ترعى المصالح العامة للبلاد والعباد.

والخلاصة أن العيب الكبير في النظام العربي بأكمله يتلخص في غياب القانون الحقيقي بمعناه الدستوري والإنساني , وتحول الكرسي إلى قوة منفلة تتدبر الأمور ولا تخضع لأي مساءلة أو محاسبة , لأنها لا تعترف إلا بدستور وقانون هواها.

ولهذا فعلينا أن نتغير أو نتبدل ونعيد النظر بآليات تفكيرنا وإقتراباتنا من المجتمع العربي , وأن نساهم في دراسات بناء موضوعية إيجابية ذات طاقات متفائلة وخلاقة من أجل التقدم والإرتقاء.

فالحالة العربية المتأججة بحاجة إلى كوكبة من العقول القادرة على صناعة المستقبل الأفضل , وبناء الحالة المتفائلة الساطعة ذات العطاءات الإنسانية الفاضلة.

فالحالة العربية المتأججة
بحاجة إلى كوكبة من
العقول القادرة على
صناعة المستقبل الأفضل ,
وبناء الحالة المتفائلة
الساطعة ذات
العطاءات الإنسانية
الفاضلة.

"مراسلات الشبكة" على الفيس بوك

<http://www.facebook.com/Arabpsynet>

المجلة العربية للعلم والنفسية

Index APN eJournal

www.arabpsynet.com/apn-journal/index-apn.htm

مجلد العدد 36 - خريف 2012

"الإيمان في المجتمع العربي... من الوصمة إلى الرعاية"

المشرف: الدكتور مصطفى حسن حسين - القاهرة، مصر/السعودية

دكتوراه علم النفس - مستشفى الأمل. جدة، السعودية

dr.moustafahassan@hotmail.com

arabpsynet@gmail.com

تديد آخر أجل لقبول الأبحاث 30 - 09 - 2012